

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٤ يونية ٢٠٠٠

تحديات اقتصادية ضخمة تواجه بشار الأسد



بشار الأسد... رفض دفع أربعة جنيهاً لسائق تاكسي لأنه لا يطيق الفساد (أرشيف «الشرق الأوسط»)

الافق في ظل حكم بشار لتساعد لأول مرة منذ عدة عقود على انطلاق امكانيات ضخمة في البلاد التي تزخر بالموارد الطبيعية، كما انها تطل على البحر المتوسط وتفخر بارت من الاعمال الحرفية.

والناتج المحلي الاجمالي في سورية الذي يتراوح بين 18 و19 مليار دولار يضسرها على قدم المساواة مع لبنان وهي دولة اصغر لكنها ذات سوق حرة كبيرة.

ولا يزال الاقتصاد السوري يعول بدرجة كبيرة على مواسم الحصاد الجيدة وصعود اسعار النفط وهو مصدر القدر الاكبر من النقد الاجنبي للحكومة.

ونظراً لأن الحد الأقصى

النقد الاجنبي وعودة رأس المال الى المشروعات الاستثمارية.

الا ان شخصيات في القطاع الخاص انتقدت هذه البرامج الداعية الى الاستثمار، وقالت انها تتسم بالغموض الشديد كما انها تفتقر الى الجدول الزمني.

ولا تشيع في سورية المعايير الخاصة بالانشطة التجارية والصناعية والمطبقة بصورة عادية في بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط، اذ لا يزال التعامل في النقد الاجنبي جريمة في سورية، فيما لا توجد مصارف خاصة.

الا ان الخبراء في مجالات الاقتصاد والاعمال يقولون ان اصلاحات اخرى ربما تكون في

دمشق - رويترز: تتردد في سورية رواية تقص كيف رفض بشار نجل الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ان يدفع اربعة جنيهاً استرليني من اصل 14 جنيهاً (21 دولاراً) لسائق سيارة اجرة في لندن لانه رأى ان السائق لم يسلك أقصر الطرق.

وقال صاحب احدي المؤسسات الكبرى في العاصمة السورية دمشق ان من يقدم على فعل ذلك لا يطيق الفساد. لو كان نجل اي زعيم عربي اخر لدفع 100 جنيه استرليني دونما عناء.

وانعش اقتراب بشار السريع من سدة الحكم في سورية خلفاً لوالده الراحل الأسال بين رجال الاعمال بأن يضع حداً لسوء الإدارة المزمن وتدخل الدولة في الاقتصاد.

وينظر الى بشار على انه وراء الخطوات الاخيرة لكبح جماح الفساد على الرغم من عزوفه عن التحدث عن الاصلاح بصورة مفصلة. ولم يدل بشار الا بتصريحات عامة عن الاضرار الناجمة عن الفساد واثره على النمو وضرورة نشر الانترنت على نطاق واسع في البلاد.

وخلال الاشهر القليلة الماضية اودع عدد من كبار المسؤولين منهم وزير سابق للنقل في السجن وصودرت ممتلكاتهم. وتماز حكمت الشهابي الذي ظل يشغل منصب رئيس الأركان في سورية لفترة طويلة البلاد متوجهاً الى الولايات المتحدة الاسبوع الماضي بعد مزاعم بشأن الكسب غير المشروع.

وقال رجل الاعمال الدمشقي: لا يمكن ان يبدأ الاصلاح الاقتصادي بصورة مقنعة ما لم تتم محاسبة الطبقة التي تتمتع بامتيازات جمة.

وتولت حكومة جديدة ينظر اليها باعتبارها قد نصبت باشراف من بشار مقاليد الامور في البلاد في مارس (آذار) الماضي، وقامت بتعديل القوانين بغية اتاحة الفرصة لحيارة

لنصيب الفرد من الدخل يصل الى
الف دولار سنويا في الوقت الراهن،
فان الناتج المحلي الأجمالي عجز عن
اللتحاق بمعدلات النمو السكاني في
السنوات الاخيرة.

وتشير تقديرات المكتب
الاستشاري بسورية وهو هيئة
مستقلة الى ان الاستثمارات
الاجنبية ضئيلة للغاية.

ويقول البرلماني السوري رياض
سيف: توضح هذه الاحصاءات
بجلاء حجم البطالة الضخم المستتر
وانخفاض الانتاجية بسبب
الاحباط. و اضاف: على الدكتور
بشار ان يعالج الامر لان الوضع
الاقتصادي اكثر سوءا مما يعتقد
معظم الناس في الحكومة.

وعلى الرغم من ان اساسيات
الاقتصاد الكلي لم تتغير منذ ان بدا
ان صعود نجم بشار بات مؤكدا
العام الماضي، فثمة مشاعر بان
التحسن بات وشيكا.

وقال الخبير الاقتصادي نبيل
سكر: بدأت الاوضاع تتحسن لان
المستثمرين يستشعرون سلامة
المناخ. الدكتور بشار مقتنع بضرورة
الانفتاح. ما من سبيل آخر.

واقترح سكر ان تجمد الحكومة
تشغيل العاملين في القطاع العام
حتى تقرر كيفية منع العمالة الزائدة
من الاضرار بالاقتصاد من خلال
المؤسسات الحكومية المتعثرة
وضخامة الاجور.

وايا كانت القرارات التي
سيأخذها بشار فستكون لها
تداعيات سياسية.

ومن شأن الابقاء على الوضع
الراهن ابعاد طبقة ناشئة من رجال
الاعمال تدعو الى الشفافية
وتحسين الادارة، لكن الاصلاح الذي
يتضمن الخصخصة من شأنه زيادة
البطالة على المدى القصير. ويبلغ
معدل البطالة الرسمي نحو خمسة
في المائة الا ان تقديرات مستقلة
تشير الى انه يصل الى 20 في
المائة.